فلاحو طرطوس يواجهون وزير الزراعة بمعاناتهم

قطنا: الحكومة مستمرة في دعم القطاع الزراعي والحصار يحول دون تأمين الاحتياج الكامل من سماد ومحروقات

طرطوس- هيثم يحيى محمد

مشكلات ومعاناة متفاقمة وقضايا وطلبات عديدة كانت حصيلة ما طرحه فلاحو طرطوس وقدموه لوزير الزراعة والإصلاح الزراعي حسان قطنا بشكل مباشر في محطات جولته الميدانية التي قام بها يوم أول من أمس الجمعة في محافظة طرطوس وبرفقته المحافظ صفوان أبو سعدى والقائمون على القطاع الزراعي في المحافظة.

الجولة شملت سهل عكار والعديد من المواقع الزراعية (النباتي- الحيواني) في ريفي منطقتي طرطوس وبانياس وكان الهدف منها الوقوف على واقع جميع أنواع الزراعات الموجودة في المحافظة كالقمح والبطاطا والخضار الباكورية والزراعات المحمية والزراعات الاستوائية والأشجار المثمرة إضافة للاطلاع على إنتاج الفروج في منشأة دواجن وإنتاج شتول الخضراوات المحمية بالتطعيم في إحدى المزارع ومن ثم العمل على معالجة ما يمكن معالجته من العقبات التي تحول دون زيادة الإنتاج الزراعي.

وطرح الفلاحون معوقات إنتاجهم ومعاناتهم للوزير وتمحورت حول غلاء مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذار وأسمدة وأدوية وشرائح نايلون للبيوت المحمية وندرة الأسمدة وعدم حصولهم على المتوافر منها في الأوقات المناسبة، وعدم توافر أنواع ضرورية منها، والحاجة الماسة للكهرباء وكذلك المازوت الزراعي والمحروقات للمداجن وسيارات البيك آب التي تنقل الإنتاج الزراعي وللجرارات وكل ما يخدم الإنتاج الزراعي، وتأمين الأعلاف للثروة الحيوانية بكميات كافية وأسعار مناسبة، وتأثر محاصيلهم بالظروف الجوية القاسية هذا العام وتعرض الكثير منها لأضرار كبيرة في موسم البطاطا بسبب بذار المؤسسة وضرورة التعويض المناسب لهؤلاء.

قطنا أكد في تصريح للصحفيين أن الحكومة مازالت تدعم القطاع الزراعي سواء بالمحروقات أم الأسمدة أو الأعلاف وكل مستلزمات الإنتاج إلا أن الظروف التي يتعرض لها بلدنا من حصار وغيره يحول دون تأمين الاحتياج الكامل ويتم دائماً توزيع ما يتم تأمينه، مشيراً إلى ضرورة تطبيق مشروع البطاقة الإلكترونية للفلاحين والمستثمرين الزراعيين الأمر الذي من شأنه استقرار توفير المازوت وحصول الفلاحين على مستحقاتهم من المحروقات واعداً بدراسة هذا الأمر مع وزارة النفط والثروة المعدنية في الأيام القادمة، كما وعد بمتابعة حصول مربي الثروة الحيوانية على مستحقاتهم من الأعلاف والتي لم يحصلوا عليها بسبب عدم توافرها في المستودعات إضافة إلى ضرورة إعادة دراسة القرار الصادر عن وزارة الزراعة المتعلق بمنع الزراعات الاستوائية في المنطقة الساحلية لوجود مناطق أخرى تعتبر الأنجح لتلك الزراعة من خلال إعداد خريطة محددة تبين فيها الأماكن المناسبة لها ولتكون زراعات بديلة وداعمة للزراعات المحمية في تلك المناطق.

وأقر الوزير بأهمية وضرورة تأمين الأسمدة للزيتون والحمضيات مشيراً إلى أن وزارة الزراعة أمنت هذا العام الأسمدة الفوسفاتية وجزءاً من الأسمدة الآزوتية حسب الكميات المتوافرة وليس حسب الاحتياج.

توزيع ٣,٥ ملايين ليتر من المازوت الزراعي بالسعر المدعوم في درعا

مدير الزراعة: ٩٣ ألف هكتار مزروعة بالقمح و٧٠٠ هكتار بالخضر الباكورية وجميعها بحالة جيدة

محمود الصالح

> ٢٠ بالمئة من الآبار الزراعية على الطاقة الشمسية والكهرباء يوم في الأسبوع من دون تقنين

كشف مدير زراعة درعا بسام الحشيش أن كميات المازوت التي سلمت للفلاحين في محافظة درعا خلال الموسم الزراعي الحالي بلغت ٣,٥ ملايين ليتر وبالسعر المدعوم ٥٠٠ ليرة سورية لليتر الواحد لجميع المحاصيل الزراعية الشتوية والخضر الباكورية وذلك طوال شهري آذار ونيسان وبمعدل ٣ ليترات للدونم الواحد شهرياً.

وأشار إلى أنه تم توزيع مخصصات فلاحة القمح والشعير بالسعر المدعوم وبمعدل ليترين للدونم القمح و١,٥ ليتر لدونم الشعير وليترين للمحاصيل البقولية والعلفية، أما المازوت لأجل الري فقد تم توزيع ٣ ليترات للدونم بالسعر المدعوم و٤ ليترات بسعر التكلفة للدونم الواحد، ويتم العمل على تأمين المازوت بسعر الكلفة لعمليات الحصاد ونقل الحبوب والخضر الصيفية بعد الانتهاء من ري القمح، وأن عمليات تسليم المازوت من الآن وما بعد ستتم بسعر الكلفة لمن يرغب من الفلاحين وبسعر ١٧٠٠ ليرة سورية لمحصول القمح.

وأكد مدير الزراعة في تصريح لـ«الوطن» أن المساحة المزروعة بالقمح في محافظة درعا تصل إلى أكثر من ٩٣ ألف هكتار منها ١٠٨٠٠ هكتار مروي و٨٢٤٠٠ هكتار بعل، أما المساحات المزروعة بالشعير فتبلغ ٣٠ ألف هكتار.

وبالنسبة لزراعة البقوليات بيّن الحشيش أنه تمت زراعة ١٣٥٠٠ هكتار بمحصول الحمص و٤ آلاف هكتار بالفول الحب والبازلاء، وهناك ٦ آلاف هكتار مزروعة بالمحاصيل العلفية المختلفة، وتمت زراعة ألفي هكتار بمحصول البطاطا، وكانت مساحة الأراضي المزروعة بالخضر الشتوية ١٥٠٠ هكتار.

وعن زراعة الخضار الباكورية أوضح مدير الزراعة أن المساحة تقدر بحدود ٧٠٠ هكتار زرعت بالبندورة والكوسا والخيار، وتركزت زراعتها في وادي اليرموك، حيث الظروف الجوية مناسبة والأراضي جيدة لمثل هذه المحاصيل، وهناك وفرة في مياه الري اللازمة للزراعة.

وعن حالة المحاصيل أكد الحشيش أن الحالة العامة لمحصول القمح في درعا جيدة في منطقتي الاستقرار الأولى والثانية وخصوصاً القمح المروي، والقمح الآن في مرحلة الاستطالة، وقد وصل إلى مرحلة تشكيل السنابل في بعض المناطق التي زرعت بشكل مبكر مثل حوض اليرموك، مشيراً إلى متابعة لجان مديرية الزراعة رصد أي إصابات حشرية أو أمراض قد تصيب المحصول وخصوصاً حشرة السونة وأمراض الصدأ، وما زالت عمليات التحري مستمرة، حيث إن حشرة السونة مازالت في بداية خروجها من البيات نتيجة استمرار الطقس البارد لوقت متأخر، وتم رصد عدد من حشرات السونة دون العتبة الاقتصادية في بعض الحقول في منطقة نوى وهي لا تشكل خطراً على المحصول، ولم تسجل أي مشاهدات للصدأ في حقول القمح حتى تاريخه.

وأوضح مدير الزراعة أن هناك بعض المساحات في وادي اليرموك في منطقة الشجرة تعرضت للغرق نتيجة الأمطار الغزيرة التي هطلت على المنطقة خلال شهر آذار الماضي مما نتج عنه تأخر في نمو المحصول وحدوث اصفرار على الأوراق، لكن مع ارتفاع درجات الحرارة بدأت تلك المحاصيل بالتحسن وحالتها اليوم جيدة.

وتابع مدير الزراعة حديثه عن توفير مستلزمات الزراعة: إن هناك متابعة يومية لتأمين مياه الري لمحصول القمح من خلال التنسيق مع لجنة محروقات لتوفير المازوت الزراعي، والتنسيق مع شركة الكهرباء لتغذية الآبار الزراعية بالكهرباء وفق برنامج محدد لكل المناطق في المحافظة، حيث يتم تزويد منطقة يوماً كاملاً خلال النهار من دون انقطاع، ويتم تكرير هذا الدور أسبوعياً خلال شهر نيسان لري محصول القمح.

وعن الآبار الزراعية التي تعمل على الطاقة الشمسية، بين مدير الزراعة أنها بحدود ٢٠ بالمئة من مجموع الآبار العاملة على ضخ المياه للزراعة في المحافظة، ولفت إلى أن هناك ٣٣٥٤ بئراً مرخصة في جميع أنحاء المحافظة، إضافة إلى وجود عدد من الآبار غير المرخصة تجري حالياً عمليات الإحصاء الشاملة لها، وتقدر المساحة المروية على الآبار بحدود ١٥ ألف هكتار من أصل ٣٠ ألف هكتار مروي لجميع المحاصيل في المحافظة، أي ما نسبته ٥٠ بالمئة من المساحة المروية في درعا تروى على الآبار، وباقي المساحة تروى على مصادر المياه الأخرى.

وعن واقع الثروة الحيوانية في درعا بين مدير الزراعة أن قطعان الثروة الحيوانية بصحة جيدة ولا توجد أمراض أو أوبئة منتشرة بينها، لكنها بشكل عام تعاني من ارتفاع تكاليف التربية نتيجة ارتفاع قيمة الأعلاف، وتقوم المديرية بعمليات الرعاية الصحية لكل القطعان في المحافظة وتقديم اللقاحات المطلوبة، ويبلغ عدد الأغنام في درعا ٦٧٢٦٨٨ رأساً، والماعز ١٠١٢٣٩ رأساً والأبقار ٤٣٥٦٨ رأساً.

أول طبيبة تحصل على الماجستير في اختصاص «الجراحة القلبية» بتقدير امتياز

الحناوي لـ«الوطن»: مركز أبحاث العلاج عبر تجارب سريرية في كلية الطب بدمشق

فادي بك الشريف

> دراسة لدعم رسالة الدكتوراه بمليوني ليرة والماجستير بمليون

منحت جامعة دمشق شهادة الماجستير بدرجة امتياز في اختصاص الجراحة القلبية للباحثة شفاء عبد العزيز عز الدين ابنة محافظة حماة، لتكون أول طبيبة تحصل على الماجستير بهذه الدرجة العلمية وباختصاص دقيق جداً ومطلوب وله انعكاس مهم ويشكل منعطفاً إيجابياً للجامعة ومشفى جراحة القلب التي أثمرت عبر ٥٠ عاماً عن أفضل أطباء جراحة القلب في سورية والشرق الأوسط.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا محمد فراس الحناوي، أن الجامعة تشجع على هذا النوع من التخصصات الدقيقة جداً والمطلوبة في المشافي، مؤكداً عمل الجامعة على دعم المتميزين مادياً ومعنوياً، وتهيئة الأجواء والمستلزمات الضرورية لهم لاستكمال تحصيلهم العلمي بمرحلتي الماجستير والدكتوراه.

وأضاف: إن هذا النوع من الطلاب والرسائل يساعد الجامعة في رفع مستواها العلمي وتحسين تصنيفها، بما فيه الاهتمام بنشر الأبحاث العلمية في الخارج، مع رفع المستوى العلمي ضمن آليات معينة، لافتاً إلى الاهتمام بمتابعة وضع الطالبة الباحثة وتقديم مختلف التسهيلات اللازمة.

وبيّن الحناوي أن هناك دعماً مادياً للأبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراه، مبيناً أنه تم رفع دعم رسالة الماجستير المتميزة بما يصل إلى نصف مليون ليرة، ورسالة الدكتوراه بمقدار مليون ليرة، كاشفاً عن خطة ودراسة نوقشت في مجلس جامعة دمشق لرفع الدعم المادي لرسائل الماجستير والدكتوراه للضعف، ليصل إلى مليون ليرة بالنسبة لرسالة الماجستير ومليوني ليرة سورية بالنسبة لرسالة الدكتوراه، مؤكداً وجود لجنة علمية متخصصة تقيّم هذا الموضوع وترصد وتتابع واقع الرسائل العلمية المتميزة والنوعية.

وقال نائب رئيس جامعة دمشق: يتزامن مع ذلك استمرار الدعم للنشر العلمي والأبحاث العلمية التي توائم سوق العمل، مبيناً الاعتماد على الرسائل والأبحاث التي تستحق الدعم والمساعدة، بما فيه تأمين المستلزمات التي يحتاجها الطالب خلال دراسته.

وكشف الحناوي عن تقديم دعم سنوي يصل إلى ٢٠٠ مليون ليرة، وهناك توجه لأن يصل الدعم السنوي لنصف مليار ليرة سورية تصرف ضمن ميزانية البحث العلمي والجامعي التي وصلت خلال العام الماضي إلى ٨٠٠ مليون ليرة سورية، مؤكداً التوسع بالدعم للرسائل والأبحاث العلمية، مع توافر الإمكانيات، مضيفاً: هناك ميزانية مختصة للبحث العلمي، وتحت تصرف النائب العلمي، علماً أنه يتم سنوياً دعم العديد من الرسائل والأبحاث، ولا مانع من دعم أي مسألة ترفع من مستوى الجامعة، مضيفاً: لدينا آمال بوصول ميزانية دعم الرسائل والأبحاث العلمية للمليار ليرة سورية خلال العام القادم.

كما كشف الحناوي عن التوجه خلال مجلس جامعة دمشق القادم لإقرار إحداث مركز أبحاث العلاجات الحيوية الطبية «الأول من نوعه في سورية» على أن يحدث المركز في كلية الطب البشري ليكون مجهزاً بكل المواد والمستلزمات، مبيناً أهمية المركز في تطوير علاجات حيوية طبية وصيدلانية، ليصار إلى توفير العلاجات إلى السوق عبر تجارب سريرية لتنتقل بعدها إلى المنتج النهائي، على أن يكون المركز في الخدمة خلال النصف الأول من العام الجاري.

وقال نائب رئيس جامعة دمشق: سيكون للمركز ميزانية خاصة به، مشيراً إلى التعاون والتنسيق مع هيئة التميز والإبداع لمساندة الجامعة في الموضوع والاعتماد على خريجي الهيئة للمشاركة في العمل.

وبين الحناوي وجود خطة لتمويل المركز من ميزانية البحث العلمي بتكاليف قد تصل للمليار ليرة، على أن يكون للمركز مجلس أمناء وبوجود مختصين من مختلف الوزارات والاعتباريين على مستوى عال في التعليم العالي، مضيفاً: هذا لا يمنع من وجود مخابر أخرى خارجة عنه لكن مرتبطة به.

انتحال صفة «طبيب».. مزوّر غبي: البطاقة من نقابة دمشق والاسم لنقيب الريف

نقيب أطباء ريف دمشق لـ«الوطن»: فوضى في التعرفة الطبية ومهنتنا إنسانية يجب أن تبتعد عن التجارة

محمد منار حميجو

> عودة ٣٤٨ طبيباً إلى المناطق المحررة و٢٥٧٢ طبيباً حالياً في ريف دمشق

كشف رئيس فرع نقابة الأطباء في ريف دمشق خالد موسى أنه تم تحويل بعض الحالات لأشخاص امتهنوا مهنة الطب بعدما تبين أنهم ليسوا أطباء إلى القضاء، مؤكداً أن هذه الحالات قليلة جداً ومن بين الحالات التي تم ضبطها شخص يمتهن المعالجة الفيزيائية وهو لا يحمل شهادة في هذا الاختصاص.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار موسى إلى أنه تم ضبط شخص آخر لأنه يحمل شهادة معهد في اختصاص المعالجة الفيزيائية وافتتح عيادة على أنه طبيب لسنوات وبعد ذلك تم اكتشافه على أنه ليس بطبيب.

وبيّن موسى أنه تم الكشف عن هذه الحالات عبر خطين الأول من خلال جولات النقابة على العيادات والخط الثاني هو عبر شكاوى المرضى التي وردت إلى الفرع وبعد للتدقيق تبين أنه ليس بطبيب.

وفي السياق كشف موسى أنه تم ضبط حالة لتزوير البطاقات التي يحصل عليها الطبيب من النقابة المركزية لافتاً إلى أن المعلومات تشير إلى أن المزور هو من المنطقة الشرقية وأنه تم كشف الحالة بأن البطاقة التي تم كشفها مهمورة بتوقيع رئيس فرع دمشق وعليها اسم نقيب الريف كما أن البطاقة الصحيحة تكون مهمورة بتوقيع النقيب المركزي وليس من رئيس فرع النقابة.

وفي موضوع آخر أكد موسى أن هناك انخفاضاً في هجرة أطباء ريف دمشق بعد صدور القرار بأن يؤدي الطبيب خدمته الإلزامية في المكان الذي يختاره وهذا ما دفع بعدد كبير من الأطباء إلى الالتحاق بالخدمة الإلزامية بعد صدور القرار وهم يخدمون في المناطق الذي اختاروها بدلاً من الهجرة وهذا ما تم لحظه على أرض الواقع، ما اعتبرها نقطة إيجابية.

وكشف أن عدد الأطباء حالياً في ريف دمشق هو ٢٥٧٢ طبيباً في نهاية عام ٢٠٢١، لافتاً إلى عودة كبيرة للأطباء للمناطق المحررة وبلغ عددهم ٣٤٨ طبيباً.

وفيما يتعلق بموضوع التعرفة الطبية أكد موسى أن هناك وعوداً بأن تصدر التعرفة الطبية قريباً جداً، مشيراً إلى أن هناك اجتماعاً قريباً للجنة المشتركة بين وزارة الصحة والنقابة للبت في موضوع التعرفة الطبية وبعض المقترحات الأخرى.

وأشار موسى إلى أن هناك فوضى خلاقة حالياً حول موضوع التعرفة الطبية فهناك ارتجالية في تقاضي التعرفة ما بين طبيب وآخر وأنه حالياً ليس بالإمكان محاسبة الطبيب في تقاضي تعرفة زائدة لأنه لا يوجد ضابط لهذا الموضوع، مشيراً إلى أن هذا الموضوع لا يمكن ضبطه إلا بصدور التعرفة الطبية حتى تكون ضابطاً في هذا الموضوع.

واعتبر أنه يجب النظر إلى المواطن نظرة إنسانية عند صدور التعرفة الطبية باعتبار أنه حالياً لا يستطيع أن يتحمل هذا العبء الكبير في ظل غلاء الأسعار كما أن مهنة الطب هي مهنة إنسانية ويجب أن تبقى هذه الصفة ملازمة لهذه المهنة وأن تبتعد عن صفة الربح والتجارة في هذا الموضوع.

الوطن
الأحد ١٧ نيسان ٢٠٢٢ | الموافق ١٦ رمضان ١٤٤٣ هـ | العدد ٣٧١٥ السنة السادسة عشرة